المقدمة

تعتبر قضية المشاركة السياسية من القضايا الهامة والملحة فى سياق تناول آلية العمل السياسى فى المجتمع المصرى. حيث تعكس درجة المشاركة السياسية درجة الوعى الاجتماعى والسياسى فى المجتمع.

فثمة إرتباط واضح بين المشاركين سياسياً وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية. ولقد زاد الاهتمام فى الآونة الأخيرة بقضية المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى، وكان ذلك مواكباً لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تركت آثارا واضحة على البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى، ولاسيما على مستوى النسق السياسى وتحولاته.

فثمة تحولات هامة فى النسق السياسى المصرى منذ أوائل السبعينات انعكست بطبيعة الحال على آليات الفعل السياسى والاجتماع. وبالتالى كان الانعكاس واضحاً بصورة أكبر على المشاركة السياسية، كإحدى أهم آليات هذا الفعل.

ولقد ارتبطت قضية المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى بنمو آلية العمل الحزبى الذى تحكمت منه ثلاث أزمات رئيسية.

- أزمة الشرعية Legitimacy.
- أزمة المشاركة Participation.
- أزمة التكامل Integration.

ويقصد بأزمة التكامل درجة الاندماج القومى داخل النسق الاقليمى، أو داخل المستوى أعلى بين العديد من الجماعات المحلية العرقية.

وثمة محددات أخرى لدرجة المشاركة السياسية، ارتبطت بتغيرات الهياكل الاقتصادية داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع. حيث يلعب نمط الانتاج السائد دوراً مهماً فى تحديد مدى كفاءة عملية المشاركة السياسية.

حيث يعتبر موقع الفرد من ملكية أدوات الانتاج من المحددات الهامة التى تؤثر على درجة الوعى الاجتماعى والسياسى. فكما ذهب "كارل ماركس" أن الوجود الاجتماعى يحدد الوعى الاجتماعى أى أن الموقع الطبقى والإنتماء الاجتماعى للفرد. وموقعه من العملية الانتاجية، وموقعه من ملكية قوى الانتاج وأدوات الانتاج. يحدد إلى مدى بعيد وعيه الاجتماعى والسياسى. وإذا كانت المشاركة السياسية إحدى تجليات الوعى الاجتماعى والسياسى، فهى فى التحليل الأخير انعكاس لنمط الانتاج وتطور قوى الانتاج وعلاقاته ونمط الملكية السائد.

ولقد شهدت قضية الملكية فى المجتمع المصرى تطورات عديدة أرتبطت بجوانب تحليلية مراقتصادية وسياسية كانت فى مجملها إنعكاساً لتطور قوى وعلاقات الانتاج، وبعبارة المزارعة أو الاستئجار المحدود. وفى هذا السياق بدأت تظهر شرائح مالكة جديدة فى الريف المصرى، تراوحت ملكياتها أو حيازتها الزراعية من مساحات أقل من فدان إلى خمس أفدنة. هذا التطور فى هيكل الملكية فى الريف لاشك أنه – كخطوة أولى – أدى إلى آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية انعكست بالتالى على مستوى الوعى الاجتماعى والسياسى للفلاح.

والملاحظ فى الحقيقة أن أغلب أنماط الملكية فى المجتمع المصرى وفى الريف على وجه الخصوص قبل حقبة السبعينات، كانت تتركز حول الملكية الزراعية. وكان معيار المكانة الاجتماعية ينحصر فى حجم ما يحوذ الفرد من أطيان زراعية : وكان هذا النمط من الملكية محدود الانتشار إلى حد ما، نتيجة هيمنة بقايا الملكية الاقطاعية الكبيرة. ولقد شهد نمط الملكية

فى الريف المصرى فى حقبة السبعينات تحولا فى أنماط الملكية بدخول أنماط جديدة لم تكن متاحة فى المرحلة السابقة. مثل المشاركة فى المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمحدودة – ملكية الآلات الزراعية والميكنة الزراعية – والمشروعات الاستهلاكية كالبوتيكات – والإتجار فى المواد التموينية والأعلاف. وبروز ما عرف بالسوق السوداء. ولقد كان ذلك مواكباً لما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات اقتصادية وسياسية وخاصة منذ منتصف السبعينات، بتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح أو ما عرفت بسياسة الإنفتاح الإقتصادى.

وإذا كان الوجود الاجتماعى يحدد الوعى الاجتماعى. فإن الانتماء الإجتماعى للفلاح المصرى وموقعه فى العملية الانتاجية، وبموقعه من ملكية أدوات الانتاج يحدد إلى حد كبير مستوى الوعى الاجتماعى والسياسى لديه.

وانطلاقاً من هذه الفرضية، تنطلق الدراسة فى محاولة نحو البحث عن العلاقة بين أنماط الملكية والمشاركة السياسية فى قرية مصرية. حيث تسمى المشاركة إلى مستوى الوعى السياسى والاجتماعى الذى يرتبط بدرجة أو بأخرى بالوجود الإجتماعى. حيث من يشارك سياسياً، فإنه يعبر عن مستوى متقدم من الوعى السياسى، ومن يتخلف عن المشاركة السياسية ربما قد يعبر عن مستوى متخلف من الوعى إذا لم يكن عدم المشاركة السياسية هى فى حد ذاتها موقف سياسى، يعبر من خلاله الفرد عن رفضه للنظام السياسى، وآليات الفعل السياسى داخله.

ويتناول الباحث فى هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين أنماط الملكية، والمشاركة السياسية فى الريف المصرى، حيث أن هناك افتراض بتمايز أنماط المشاركة بإختلاف موضع الطبقات – ملكية الأفراد – التى تشارك فى النظام السياسى. فالوضع الطبقى لا يعكس فقط تفاوتا فى فرص الحياة بما فى ذلك الدخل والتعليم والمهنة وإنمايعكس أيضاً طبيعة النظام السياسى فى المجتمع.

ويفصح البناء الإجتماعى فى القرية المصرية أن امتلاك الثروة والسلطة من العوامل المؤثرة فى تركيب الصفوة، وأن كل منهما يؤدى إلى الآخر، فامتلاك الثروة يؤدى إلى مزيد من السلطة وبالتالى مزيد من القوة السياسية. فقد ترتب على الإنفتاح الإقتصادى تغيرات شاملة على مستوى البنية الإجتماعية – فى الريف المصرى – حيث ارتفع سعر الأرض، وازداد التنافس على شرائها، وكذلك التوسع فى تطوير أدوات الإنتاج.

ويلعب التفاوت الطبقى فى الريف المصرى دورا مؤثراً فى تفاوت ملكية أدوات الإنتاج المستخدمة فى الزراعة، فكلما زاد حجم الحيازة - زيادة الملكية - كلما مال النشاط الإقتصادى نحو التعدد وكلما تعددت بالتالى مصادر الدخل وازداد التباين الطبقى.

وتنطلق الدراسة الراهة من جملة من المسلمات النظرية منها :

١- إن القرية المصرية ليست كياناً منعزلاً أو منفصلاً، فالريف والحضر هما جانباً التكوين الإجتماعى - الاقتصادى والذى يعد فهم قوانينه الاجتماعية الحاكمة مقدمة ضرورية لفهم أوضاع القرية المصرية. والمجتمع المصرى جزءاً من الكيان العالمى - ومن ثم ينبغى تحديد وضع المجتمع المصرى فى المنظومة العالمية، حتى يمكننا فهم التكوين الاجتماعى - الاقتصادى السائد، وتحليل البنية الطبقية فى المجتمع الريفى.

٢- شهدت القرية المصرية تغيرات متعدده فيما يتعلق بالملكية أدت إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة فى بنيتها الطبقية وإذ تلعب الملكية وأنماطها وكيفية إستغلالها دوراً رئيسياً فى البناء الطبقى، ومن ثم تشكيل الوعى الإجتماعى والسياسى للفلاحين.

٣- إن المعطيات التاريخية والتحليل السوسيولوجى يوضحان ارتباط المشاركة السياسية بالوضع الاقتصادى، وأن الطبقة المسيطرة اقتصادياً هى ذاتها المهيمنة سياسياً، ومن ثم فإن التغيرات فى نمط الملكية يواكبه تحول فى أنماط المشاركة السياسية.

٤- هناك عدد من المتغيرات التى إجتاحت المجتمع المصرى منذ السبعينات ساعدت فى حدة التمايز الطبقى بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، أدت إلى تعدد أنماط الملكية وتركزها لدى الطبقات المسيطرة، وإنحسارها وتناقصها لدى الطبقات المتوسطة والكادحة.

٥- اختلفت أنماط المشاركة السياسية فى القرية المصرية تبعاً لإختلاف أنماط الملكية وحيث استحوذت الطبقات المسيطرة على أنماط الملكية، ومن ثم تعددت أنماط مشاركتها السياسية وخاصة فى أنماطها المؤثرة.

فى ضوء القضايا النظرية السابقة أمكن صياغة التساؤلات الآتية :

١- ما هى التغيرات التى طرأت على حقوق الملكية وانعكاساتها على طبيعة المشاركة السياسية.

٢- ما هى طبيعة الثقافية السياسية السائدة، وأهم قنوات المشاركة السياسية.

٣- مـا هـى أنمـاط الملكيـة والمشاركـة السياسية لدى الرأسمالية الزراعية.

٤- ماهى أنماط الملكية والمشاركة السياسية لدى الطبقات المتوسطة والكادحة.

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تصميم الإجراءات المنهجية لتشمل :

١- دراسة تاريخية تحليلية بهدف فهم وتفسير التطورات التى لحقت بالملكية الزراعية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأثر ذلك على طبيعة البنية الطبقية فى القرية المصرية خاصة، والمجتمع المصرى بصفة عامة وإنعكاس ذلك على طبيعة المشاركة السياسية، وتم تقسيم الدراسة التاريخية إلى ثلاث مراحل هى :

- مـرحلـــة مـا قبـــل ١٩٥٢ .
- مرحلة مـــن ١٩٥٢ إلـــى ١٩٧٠ .
- مرحلة من منتصف السبعينيات وحتى الآن.

وقد أتاح التحقيب التاريخى تحليلاً مقارناً للتطورات التى لحقت بالملكية الزراعية وتحولات البنية الطبقية وأثر ذلك على طبيعة المشاركة السياسية لدى الشرائح الطبقية المختلفة.

٢- دراسة ميدانية تتيح للباحث نظرة معاصرة لفهم وتفسير العلاقة بين أنماط الملكية وطبيعة المشاركة السياسية فى قرية مصرية، ولقد استمد الباحث مادته الميدانية من مصدرين :

الأول : اعتمد فيه على بعض المصادر الرسمية كالسجلات والبيانات الاحصائية.

الثانى : يتمثل فى دليل دراسة الحالة والذى يشتمل على معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية من ملكية الأرض والآلات والمشروعات الزراعية، وأسلوب التعامل مع المؤسسات الزراعية ومعرفة أهم مشاكل العملية الزراعية، وأهم المحاصيل المنزرعة وكيفية تسويقها، كما شمل الدليل أيضاً قياس الوعى الاجتماعى والسياسى من خلال (الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية والسياسية ومعرفة الأحزاب والوعى بها وعضويتها، وحضور الانتخابات المحلية والعاملة، والاستعداد للترشيح لأحد المناصب، والوعى ببعض القوانين الجديدة، والوعى بالنقابات والجمعيات الأهلية).

أما عن عينة الدراسة فقد اختار الباحث ٢٤ حالة بصورة عمدية وقد روعى بقدر الإمكان أن تكون الحالات المدروسة ممثلة إلى حداً كبير الشرائح الطبقية المختلفة والتى اقترح الباحث تقسيمها إلى الرأسمالية الزراعية، وصغار الفلاحين وفقراء الفلاحين والمعدمين وأختار ٦ حالات من كل شريحة طبقية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

خصص الفصل الأول للإجراءات النظرية والمنهجية وعرض فيه الباحث المسلمات الأساسية للإتجاه المادى التاريخى ونظرية التبعية، مع صياغة القضايا النظرية الموجهة للبحث، ثم عرض الباحث للإجراءات المنهجية للدراسة.

وعرض الفصل الثانى تحليلاً سوسيوتاريخياً للعلاقة بين الملكية والمشاركة السياسية تناول فيه الباحث التطورات التى لحقت بالملكية الزراعية وأثرها على طبيعة المشاركة السياسية قبل عام ١٩٥٢، وكذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى احدثتها ثورة يوليو وانعكاساتها على طبيعة المشاركة السياسية.

ثم تناول الفصل الثالث عرضاً لأهم مصادر تشكيل الثقافة السياسية فى المجتمع المصرى بصفة عامة والقرية المصرية على وجه الخصوص بالإضافة إلى تقديم تحليلاً نقدياً لأهم قنوات المشاركة السياسية ممثله فى الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية.

وعنى الفصل الرابع بتناول العلاقة بين أنماط الملكية والمشاركة السياسية لدى افراد الرأسمالية الزراعية منذ التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى اجتاحت المجتمع المصرى فى السبعينيات فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى وما واكبها من الأخذ بالتعددية الحزبية فى ظل تنامى المناداه بالتحول الديمقراطى وأثر ذلك على طبيعة المشاركة السياسية.

ويعرض الفصل الخامس للعلاقة بين ملكية الطبقات المتوسطة والكادحة وتوجهاتها نحو المشاركة السياسية منذ منتصف السبعينيات خاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتى أدت إلى مزيد من إفقارها وتقلص الملكية لدى أفرادها وأثر ذلك على مشاركتها السياسية.